

كارلا إده

رئيسة قسم التاريخ في جامعة القديس يوسف



ترسيخ التعليم العالي اللبناني من خلال عملية التدويل

بالتالي نظام الاشراف الدولي المشترك للأطاريح حلاً واقعيًا يؤسس شبكات أبحاث دولية تضم باحثين لبنانيين وغير لبنانيين. في السياق نفسه، يغدو التوافق والتقارب بين الجامعات في لبنان ضرورةً حتميةً كي تفرض نفسها على الصعيد العالمي. هناك مبادرات عدة لا تعود علينا إلا بالخير. لعل أبرزها الاتفاق المبرم بين الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف في 2018، والمشروع الذي قدّمته الجامعتان إلى مصرف لبنان. إذ إنّ الدولة اللبنانية تلعب من دون أدنى شك دوراً أساسياً في الحفاظ على التميز الأكاديمي، وهو دور لا بدّ من تعزيزه كي ندعم جهود الجامعة اللبنانية الرسمية والجامعات الخاصة التي تلتزم معايير الجودة العالمية. إذاً، لن يواظب لبنان على مواجهة تحديّ التدويل المختار، تدويل "أفقي" وليس "عمودياً"، إلا إذا تبنت حوكمة الجودة على الصعيد الوطني، وعلى مستوى الجامعات والهيئات اللبنانية المعنيّة بالتوافق مع شركائها الدوليين. وغالباً ما تُطرح مسألة دمج لبنان الاقتصادي في العولمة، فمن شأن نقاط قوته وتقاليده أن تساعد على احتلال موقع مناسب في تدويل التعليم العالي يعود عليه وعلى شعبه وعلى جامعاته بالمنفعة الكبرى.

المبني على الحرّيات الدستورية، ونسبة الأساتذة في جامعات لبنان الذين حازوا شهاداتهم الجامعية من الخارج، والتعددية اللغوية... إلا أنّ الجامعات في لبنان تتعايش مع معوقات عدّة، أولها انعدام الاستقرار السائد في البلاد وفي المنطقة، وثانيها قدراتها المحدودة من حيث الاستثمارات العامة والخاصة في التعليم العالي ومن حيث عدد الطلاب والباحثين... من هذا المنطلق، تبنت الجامعات في لبنان في سعيها إلى الحفاظ على التميز الأكاديمي، حلاً يتمثل في إبرام اتفاقات شراكة مع مؤسسات جامعية أجنبية معروفة دولياً. اليوم، تستقبل هذه الجامعات في معظمها طلاباً أجنبياً ضمن برامج الحراك الأكاديمي لفصل أو فصلين، مشجّعة التفاعل بين الشباب اللبناني والشباب الأجنبي من جهة، ومسهلة استقبال طلابها في المؤسسات الأجنبية الشريكة لها. أضف إلى ذلك، أن عدداً لا بأس به من الجامعات في لبنان باتت تقدّم الشهادات المزدوجة المصدر من جامعات أجنبية عريقة. ولعلّ عمليات التبادل بين المسؤولين عن حوكمة الجامعات تتضاعف بفضل دينامية شبكات إقليمية ودولية تضم جامعات عدة. يكمن التحديّ الأكبر من دون أدنى شك في مضمار الأبحاث ويشكّل

الجامعات منفتحة على العالم من خلال الرسالة التي تنشرها والمهمة التي تؤديها. وتشكّل عملية تبادل الأفكار ونقل المعارف على الصعيد العالمي ركيزة لا تتجزأ من تاريخها. وقد غدت ظاهرة تدويل مؤسسات التعليم العالي خياراً استراتيجياً تعتمد المؤسسات المعنية والهيئات الوطنية والدولية منذ ثمانينات القرن العشرين كبرنامج الحراك الأكاديمي الأوروبي "إيراسموس" Erasmus. الواقع أنّ العولمة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهما إلى حدّ بعيد في تسريع هذه العملية فأصبح التدويل معياراً من معايير التميز الجامعي التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الأونيسكو. ويشمل لجهته دمج بعدد دولي في التعليم والبحث وأقسام الجامعة الإدارية، أخذاً في الاعتبار السياق والبيانات الوطنية. أين لبنان من هذا التوجّه؟ تراه يحتلّ موقعاً حسناً وسيئاً في الآن نفسه. فعلى صعيد التعليم العالي، يتمتّع بتقليد عريق في الانفتاح الدولي تشهد له عناصر عدّة منها تأسيس جامعات أجنبية في بيروت، أو جامعات تربطها اتفاقات كثيرة بمؤسسات دولية، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومنها استقلالية التعليم العالي